جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الوساطة المالية ودورها في ترقية الاستثمار في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر تخصص مؤسسات اقتصادية

إعداد الطالبين:

❖ قصاب كريمة.

❖ بوكراع بطيب أمينة.

إشراف الأستاذ :

❖ بن السيحمو محمد المهدي

لجنة المناقشـــــة

1- د. رحموني محمد رئيســـــاً

2- د. بن السيحمو محمد المهدي مشرفـــاً ومقرراً

3- د. كنتاوي عبد الله مناقشـــاً

الموسم الجامعي: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أحمد دراية- أدرار

المكتبة المركزية

مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Ahmed Draia of Adrar

The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة) : بن السيحو محمد المهدي

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ : الوساطة المالية ودورها في ترقية وتنشيط الاستثمار في الجزائر

من إنجاز الطالب(ة): حصاب بلرعية

و الطالب(ة): بوطراع بطيبة أمينة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : الحقوق

التخصص: مؤسسات اقتصادية

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2024/06/20

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم التنظيم مكلف بالدراسات والبحث العلمي لدى كلية الحقوق والعلوم السياسية

الدكتور / حاج موسى محمد

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ **بن السيحمو محمد المهدي** على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــداء ....

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، الذي أنار طريقي وكان لي خير عون، أهدي هذا العمل المتواضع إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق، ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة، إلى الذي لا تكفيه الشكر والعرفان إلى مثالي الأعلى وقدوتي في الحياة أبي الحبيب أطل الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية، الى ملاكي في الحياة الدنيا معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إليك أمي الغالية، إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم اخوتي، إلى قرة عيني ابنائي، إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعدهم قلمي.

الإهـــــــداء ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أهدي ثمرة عملي الى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى من اجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها، إلى التي الجنة تحت قدميها ... أمي العزيزة.

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد نحو العلم والمعرفة، إلى من تكبد من أجلي مصاعب الحياة، الى من علمني أن الحياة صبر وعطاء ... أبي العزيز.

إلى من كانو سندا لي في القوة ... اخوتي.

إلى من وقف بجانبي وساندني ... زوجي.

إلى من تهوى عيوني رؤيتهم وتنسيني بسمتهم أحزاني ... أطفالي الأعزاء.

مقدمـــــة

مقدمة:

لقد أوجبت التحولات الكبيرة التي حدثة اعقاب انهيار النظام الاشتراكي والتوجه العام العالمي نحو اقتصاد السوق؛ ووجود آليات لنجاح هذا النظام، ومن بينها مؤسسات الوساطة المالية التي تعتبر من أهم الأدوات التي لها دور فعال في النهوض بالاقتصاد الوطني وتأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل وتوجيه المدخرات نحو تمويل الاستثمار وترقيته.

وقد خرجت الجزائر بعد الاستقلال بواقع مرير وفقر مدقع وبدأت مرحلة جديدة مع الاستقلال الوطني لبناء دولة عصرية من أسسها الجانب الاقتصادي وما يترتب عليه من تنمية شاملة،

لقد واجهت الجزائر منذ استقلالها تحديات تنموية ورسمت لنفسها عدت استراتيجيات تنموية من شأنها ان تخرجها من التخلف وإلحاقها بركب الدول الصناعية المتقدمة.

إلا أن المشاكل الكثيرة التي تعيق أهدافها والتي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشاد وحسن التدبير، وعليه كان إلزاما عليها بالضرورة السياسة التمويلية الاستثمارية التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمار في العصر الحالي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبرز ماهية ودور الوساطة المالية في جانبها النظري ومدى انطباق المفاهيم النظرية على الواقع الميداني من خلال استعراض البنك التنمية المحلية BDL كعينة لتمويل الاستثمار في الجزائر والمشاريع الاستثمارية.

خاصة وأن الاستمرار في الاعتماد على الميزانية العامة للدولة في تمويل المشاريع الاستثمارية أصبح غير ممكن بالنظر في الوضع المالي في الجزائر حاليا، وعليه تبرز أهمية التمويل عن طريق الوساطة المالية كبديل يفرض نفسه.

أهداف الدراسة : يسعى هذا البحث الى التأكيد على ابراز أهمية الوساطة المالية بالنسبة لترقية الاستثمار، ودور الجهاز المصرفي (البنوك) باعتباره أهم المصادر الداخلية للتمويل في ترقية وتنشيط الاستثمار في الجزائر،

وذلك من خلال دراسة وتحليل متطلبات واقع الاستثمار من أجل الوصول الى حجم الفجوة الاستثمارية في الجزائر، ويهدف البحث أيضا الى الوقوف على مراحل منح القروض الاستثمارية على مستوى بنك التنمية المحلية.

أسباب اختيار الموضوع: من أهم الأسباب الدافعة الى اختيار هذا الموضوع هو الارتباط الوثيق الموجود بين الموضوع وطبيعة الاختصاص (المؤسسات اقتصادية)، كما أنه يقع في دائرة الميول والرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع، وحداثة الموضوع نسبيا؛ حيث ان وظيفة الوسيط المالي في سوق الأوراق المالية مازالت غير معروفة المعالم لدى معظم افراد المجتمع.

الصعوبات: من صعوبات البحث التي واجهتنا خاصة في الفصل الثاني في دراسة حالة بنك التنمية المحلية وغيرها من البنوك، وذلك لعدم تقديم المعلومات المناسبة والكافية لدراستنا وتحليلنا للموضوع.

الاشكالية المطروحة: ومن خلال مذكرتنا سنحاول معالجة الاشكالية الجوهرية المتمثلة في: ما هو دور الوساطة المالية في ترقية وتنشيط الاستثمار في الجزائر؟

- ما هو مفهوم الوساطة المالية وما هو دورها ؟

و قصد الالمام بكل جوانب الموضوع؛ يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم الوساطة ؟
- ما هي أهمية الوساطة المالية، وما هو دورها ؟
- ماهي محددات اليات الاستثمار في الجزائر ؟
- ما هو دور الجهاز المصرفي في ترقية الاستثمار ؟
- ماهي الأساليب المتبعة لتمويل المشروع الاستثماري ؟

فرضيات الدراسة: في سياق ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وقصد تحقيق الهدف منها، يمكن وضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- تؤدي الوساطة المالية دوراً هاماً في خلق سوق تمويلية للاقتصاد الوطني.
- تعتبر البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية.

الدراسات السابقة: جاءت هذه الدراسة كتكملة للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ بتناول أحد جوانبه، ومن هذه الدراسات السابقة التي تمكنا من الاطلاع عليها، نذكر:

- دراسة (تشوار خير الدين 2010) بعنوان "**الوساطة المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**"، تناولت هده الدراسة إشكالية انفتاح السوق وتأثير ذلك على دور النظام المصرفي في الوساطة المالية، وذلك من خلال استعراض مفهوم الوساطة المالية ودورها في تفعيل وتنشيط السوق من جهة، وكيف يؤثر هذا على تنشيط الاستثمار من جهة أخرى، وانتهت هذه الدراسة الى نتيجة أساسية؛ وهي أن للبنك التجاري دور لا غنى عنه في تمويل المؤسسة الاقتصادية رغم وجود بعض الصعوبات في تأدية هذا الدور.
- دراسة (بريش عبد القادر- قويدري قوشيح بوجمعة 2016) بعنوان "**الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي الجزائري**"، تمحورت هذه الدراسة حول ابراز العلاقة بين الوساطة المصرفية ومستويات النمو الاقتصادي، بالتطرق الى مفاهيم الوساطة المالية والنمو الاقتصادي مرورا بصعوبات الوساطة المصرفية، وكذا استعراض قنوات تأثير الوساطة المصرفية على النمو الاقتصادي، مع اسقاط هذه المفاهيم النظرية على الحالة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1970-2012، وخلصت الدراسة الى اعتبار ان مؤشرات الوساطة المالية البنكية في الجزائر لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ما عدا المتغير المتعلق بالوظيفة الاساسية للبنك وهو القروض، والسبب هو اعتماد البنوك على منح القروض قصيرة الأجل وتمويل التجارة الخارجية واستبعاد التمويل طويل الاجل وهو الذي يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي.

منهج البحث: ان طبيعة هذه الدراسة تطلبت مجموعة من المناهج للوصول الى الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك في سرد المفاهيم العامة والتعاريف المتعلقة بالموضوع وكذا وصف وتحليل النظام المصرفي.

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

– ففي الفصل الأول تطرقنا الى الاطار المفاهيمي للوساطة المالية وترقية الاستثمار من خلال مبحثين، مبحث خاص بمفهوم الوساطة المالية وأهم وظائفها، والمبحث الثاني تحدثنا عن الاستثمار، مفهومه، أنواعه، محدداته وأداوته.

– أما الفصل الثاني ارتكز على تقديم البنك محل الدراسة وتطوره وذلك في المبحث الأول، أا الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية لدي بنك التنمية المحلية وكالة أدرار .

– وختاماً للموضوع قمنا باعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمنا بها، وذلك بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للوساطة المالية وترقية الاستثمار

تمهيد:

ان حاجة الانسان الى أماكن أمن لحفظ ممتلكاته الثمينة؛ ولدت فيه رغبة ودفعت به الى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية، وهكذا ظهرت المؤسسات المالية، غير ان هذه الأخيرة ومع مرور الزمن، والحاجة أدت الى تطور وظائفها لتصبح مؤسسات وسيطية تقوم بعملية الوساطة بين افراد مالكين لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجاتهم، وأخرين محتاجين لها لتمويل مشاريعهم الاستثمارية والاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى ما يلي :

المبحث الأول: مفهوم الوساطة المالية.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار.

المبحث الأول

مفهوم الوساطة المالية

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي؛ واتساعه أصبح من الضروري إيجاد أطراف جديدة مهمتها جمع الأموال وأعادت توزيعها، وهكذا ظهرت الوساطة المالية كحلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ومن أجل التعرف على ماهية مفهوم الوساطة المالية تم التطرق الى المطالب التالية:

- مفهوم الوساطة المالية وأنواعها
- أهمية الوساطة المالية و وظائفها

المطلب الأول

مفهوم الوساطة المالية وأنواعها

الفرع الأول

تعريف الوساطة المالية

لقد تم تقديم مجموعة من التعاريف بخصوص الوساطة المالية، حيث عرف كل جانب الوساطة المالية من حيث وجهة نظره، وعلى هذا نجد البعض قد عرف الوساطة المالية بأنها " عملية جلب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد،

وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد الى وحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة"[1]

ويذهب البعض الآخر الى تعريف الوسيط المالي على أنه: "مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين والمقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم الى معاملتان منفصلتان عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، وهكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها من ذلك في خلق حقوق مالية على المقترضين النهائيين"[2]،

وبذلك يمكن تعريف الوسطاء الماليين "بأنهم وحدات اقتصادية وظيفتها الأساسية هي شراء الأوراق المالية من المقترضين النهائيين، وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقرضين النهائيين".[3]

كما يمكن تعريف الوسطاء الماليون على أنهم: "أشخاص طبيعيون أو معنويون يشكلون حلقة وصل بين الأموال الباحثة عن الاستثمار وبين الاستثمار الباحث عن الأموال".[4]

1- مكرروقراس زكرياء، الوساطة المالية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية (بنك التنمية المحلي BDL ولاية مستغانم)، مذكرة ماستر، تخصص مالية النقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2015/2014، ص 07.

2- عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، النقود والمصارف وأسواق المال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 67.

3 - عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

4 - محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة ، الاسكندرية، 2002، ص 80.

وفي تعريف اخر:"هي منظمات تصدر التزامات مالية على نفسها (بمعنى أنها تبيع أصول مالية فتترتب التزامات مالية عليها مقابل النقدية التي تحصل عليها)، ثم تستخدم الحصيلة النقدية من هذه الإصدارات بصورة أساسية في شراء أصول مالية من الغير"[1].

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الوظيفة الأساسية للوساطة المالية هي التوسط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، و يمكن أن يكون الوسيط المالي شخص معنوي أو طبيعي، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بوظيفتهم إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وفي هذه الأخيرة يعرض الوسيط حقا على نفسه إتجاه دائنيه مقابل مبلغ نقدي، ثم يقوم بخلق حقوق مالية على المقترضيين النهائيين بإصداره لأصول مالية غير مباشرة.[2]

الفرع الثاني

أنواع الوساطة المالية

كانت تصنف مؤسسات الوساطة المالية إلى مجموعتين رئيسيتين هما الوسطاء النقديون والوسطاء غير النقديون، ولكن مع التطور الذي حصل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالنسبة لاختصاصات الوسطاء الماليين أصبحت مؤسسات الوساطة المالية تصنف إلى مؤسسات ودائعية أولاً ومؤسسات غير ودائعية ثانياً،

1- بن يمينة الحاج جيلالي، الوساطة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، 2017-2019، ص14.

2- بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص15.

أولاً– المؤسسات الودائعية

المؤسسة الودائعية هي مؤسسة مالية تصدر مطالبات أو حقوق ذات قيمة ثابتة على نفسها، وهي تشمل الودائع تحت الطلب (الشيكية) والودائع لأجل، وتقوم هذه المؤسسات (بنوك تجارية، بنوك الادخار، واتحاد الائتمان) بدور هام في عملية خلق الودائع.[1]

ثانياً– المؤسسات غير الودائعية

تعتبر المؤسسات غير الودائعية مؤسسات متعددة يجمع بينها عامل مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع، وعدم توفر هذه الخدمة لدى هذه المؤسسات يعتبر هو الفرق الجوهري بينها وبين المؤسسات الودائعية.[2]

المطلب الثاني

أهمية الوساطة المالية ووظائفها

تحتل الوساطة المالية مكانة كبيرة في النظم الاقتصادية المعاصرة بفضل ما تقوم به من وظائف هامة، والتي لولاها لكان من الصعب أن يقوم الأفراد بها بمفردهم، فالوساطة المالية لها أهمية بارزة بالنسبة لجميع المتعاملين وللاقتصاد ككل، فإلى جانب الوظيفة الأساسية التي تقوم بها والمتمثلة في عملية تحويل الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي،

1- نتالي نمر بوعرم، الوساطة المالية والتوجهات المعاصرة في إدارة الأسواق المالية في لبنان، مذكرة الماستر تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، 2018-2019، ص36.

2- بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص24.

تتضمن عادة عملية الوساطة القيام بعدة وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الوظيفة الأساسية، وفيما يلي سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى العنصرين التاليين:

الفرع الأول

أهمية الوساطة المالية

يمكن ذكر أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف التمويل، وكذا الاقتصاد القومي ككل وذلك من خلال التطرق الى أصحاب المال، بالاضافة الى أصحاب العجز المالي، ثم للوساطة المالية ذاتها، واخيراً للاقتصاد ككل.

أولا: بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: بالنسبة لهذه الفئة من المتعاملين، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة؛ نذكر أهمها فيما يلي:

– يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت. [1]

– مصداقية الوسيط المالي مضمونة، وليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، إنما بصفة رئيسية نظراً للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصاً لحماية المودعين، فأموال المودع هي اذا مأمونة الحفظ، وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة[2].

1– نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، الاسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة مصر، 2005، ص80.

2 – نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

– يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات[1].

– يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، و لما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به لدى هذه المؤسسة الوسيطة[2].

ثانياً: بالنسبة لأصحاب العجز المالي: إن طالبي القروض من أصحاب العجز المالي يستفيدون من هذه الوساطة في الجوانب التالية:

- توفر لهم الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب، نظراً لما تتوفر عليه هيئات الوساطة من أموال ضخمة تجمع بطريقة مستمرة.
- كما أن وجود الوساطة المالية، يسمح بتوفير قروض بتكاليف منخفضة مقارنة بطريقة التمويل المباشر حيث ارتفاع نسبة الخطر ومن ثمة ارتفاع في معدل الفائدة. [3]

1- نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، مرجع سابق ص 80.

2- نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، مرجع سابق ص 80.

3- الطاهر لطرش، الاصلاح البنكي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص07.

ثالثا: بالنسبة للوساطة المالية ذاتها: تؤدي الوساطة المالية عدة خدمات لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ولكنها في المقابل تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– تستفيد أولاً من الفائدة على القروض، وتعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها، بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطاتها. [1]

– استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية؛ هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، ويجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنح فوائد على هذا النوع من الودائع[2].

– حصول الوساطة المالية على ودائع يسمح بتوسيع قدرتها على منح القروض، وذلك بإنشاء نقود الودائع، ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة من ودائع، وهو بطبيعة الحال أمر يزيد من إمكانياتها في زيادة الأرباح[3].

رابعا: بالنسبة للاقتصاد ككل: إن الوساطة المالية تسمح بتنشيط الاقتصاد وذلك بتدعيم الاقتصاد بقروض كبيرة؛ وهي في الأصل مدخرات صغيرة تم جمعها عن طريق هيئات الوساطة المالية، وتقديمها بشكل قروض ذات أحجام كبيرة قصد تمويل الاستثمارات الكبيرة ورفع الاقتصاد.[4]

1– نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، مرجع سابق، ص83.

2 – نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، مرجع سبق ذكره، ص83.

3 – نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، مرجع سابق، ص83

4– تشوار خير الدين، الوساطة المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، المجلد 56، 2010، ص 104.

كما أن للوساطة دورا هاما في الحد من ظاهرة التضخم، ذلك أن هذه الوساطة تحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي قصد تغطية العجز في تمويل المشاريع الإقتصادية، وهذا الدور المهم يمكن القول أن الوساطة المالية من شأنها تفادي احتمالات عرقلة النشاط الإقتصادي ككل الناتجة عن عدم توافق الرغبات بين المدخرين والمستثمرين وذلك سواء من حيث الوقت أو المبالغ.[1]

الفرع الثاني

وظائف الوساطة المالية

تقوم الوساطة المالية بعدة وظائف، منها تقديم المعلومات المالية وتحليلها، بالاضافة الى تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة، وفي الأخير توفير السيولة وتدنية المخاطر،

أولا: تقديم المعلومات المالية وتحليلها: إن العديد من الأفراد الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، قد لا يستطيعون أن يقومون بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة خصوصا إذا كانت لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها، من هنا يأتي دور الوسطاء الماليين، فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي (وهو ما لا يستطيع المدخر العادي عمله بإمكانياته)، و ستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع منخفضة جدا إذا ما تم توزيعها على والحجم كبير المتنوع من الأصول التي يجمعونها و يحللون المعلومات الخاصة بها، و فضلا عن ذلك، يدعي بعض الوسطاء أن الاستعانة بهؤلاء الخبراء يمكنهم من إتخاذ قرارات أفضل كثيرا من تلك القرارات التي كان أصحاب المدخرات سوف يتخذونها

1- تشوار خير الدين، مرجع سابق، ص 104.

بأنفسهم، و غالبا ما تصادف صحة هذا الإدعاء ولو جزئيا، وحتى إذا لم يكن هذا صحيحا في بعض الحالات، فالأمر المؤكد هو أن تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالبا أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون[1].

ثانيا: تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة: ويقصد بها التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة او الإحتفاظ بها وبيعها، وهنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفرات اقتصادية في ناحيتين، ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها، وناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات[2] .

بالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء يكون حجم عملياتهم كبيرا فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل واحد من هذه الأصول (الأوراق المباعة والمشتراة) من إجمالي هذه التكاليف (التكلفة المتوسطة) صغيرا جدا المقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل واحدة من الأصول (الأوراق المالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم.[3]

أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشابهة،

1- عاطف وليم أندراوس، أسواق الاوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية،2007، ص133.

2- بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 11.

3 - بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع سبق ذكره، ص 11.

وبالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها، و السبب في إنخفاض عدد العمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون عما يقوم به المدخرون النهائيون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرته حاجته إلى السيولة إلى تحرير جزء من أرصدته المحبوسة في تلك الأصول، وطبعا نتوقع أن يتكرر ذلك كثيرا، أما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات، لأن حاجته إلى السيولة لا تكون مفاجئة ومتكررة، فضلا عن أنه يتوقع باستمرار أن التيارات النقدية المتدفقة إليه (متحصلاته الكلية) تكون كافية لسد حاجته إلى السيولة، ومن ثم لا يضطر إلى إحداث نقص صافي في أصوله الكلية عن طريق بيع مقادير منها بصفة مستمرة وبالصورة التي يكررها المدخرون النهائيون[1].

ثالثا: توفير السيولة وتدنية المخاطر: يتميز الوسطاء الماليون بأنهم يخلقون سيولة حيث يجعلون من الممكن للمقرضين أن يقدموا قروضا قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمقترضين، ورغم حقيقة أنهم استخدموا أموال المودعين لتقديم قروض طويلة الأجل فإنهم يستطيعون أن يعدوا المودعين بأنهم يستطيعون سحب ودائعهم في أي وقت، لو أن لديها عدد من المودعين الأفراد الصغار ذوي القرارات المفصلة حول ما إذا كانوا سيسحبون ودائعهم أم لا، حيث لا ترتبط قراراتهم حول سحب ودائعهم أم لا، ومن ثم يستطيع البنك مثلا أن يتنبأ على نحو جيد بالتوزيع الاحتمالي لمسحوبات الودائع في أي وقت ويحتفظون باحتياطيات صغيرة الحجم لمواجهة المسحوبات، ومع ذلك فإن هذا الوضع الجيد للعمل لا يستمر هكذا دائما، فلنفترض على سبيل المثال أن يخشى العامة إفلاس بنك معين، فإن عددا كبيرا من المودعين غير المؤمنين سيحاولون أن يسحبوا ودائعهم على نطاق

---

1 – بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 11، 12.

واسع، أما الفائدة الأخرى فتكمن في تدنية المخاطر، فالمدخر النهائي مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهها إذا ما حدث وانخفضت أسعارها السوقية وأراد التخلص منها قبل استحقاقها، فإن الوسيط المالي نظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا، فإنه يستطيع شراء احجام كبيرة ومتنوعة من الأصول، وهو إذا يحقق قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن ترتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت مما يلغي الأثر الأول[1] .

1 – بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثاني

مفهوم الاستثمار

تسعى الدولة من خلال توجيه الموارد المتاحة الى تعظيم المنفعة وتنمية الاقتصاد عن طريق الاستثمار ، ولقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، ولهذا قمنا بتقسيم في هذا العنصر الى مطلبين كالاتي:

- تحديد الطابع العام العام للاستثمار
- محددات وأدوات الاستثمار

المطلب الأول

تحديد الطابع العام للاستثمار

يعتبر الاستثمار من أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، وهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، ومنه تحسين الأوضاع، سواء على مستوى المؤسسات، وحتى على المستوى الوطني؛ وهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع، ويحدد صورة واضحة لسمعة المؤسسة، نظراً لتأثيره على المحيط المالي والاقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية فلقد حظي الاستثمار باهتمام كبير من طرف البنوك؛ لما له من مدلول خاص ومفتاح التطور الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي، كون أن التمويل عنصر أساسي فعال وأداة للنهوض بالاستثمار وتوسيعه من خلال المشاريع الاستثمارية[1].

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار وأهدافه

اهتم الباحثون الاقتصاديون بالاستثمار، فاختلفوا في تعريفه وفي حصر أهدافه نظراً لتعدد مجالات الاستثمار، وسنتطرق من خلال هدا العنصر الى تعريف الاستثمار وأهميته ثم الى أهدافه.

البند الأول– تعريف الاستثمار

اولاً– الاستثمار لغة: هو مصدر للفعل استثمر، وهو مشتق من الثمر، والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.[2]

وهو عبارة عن راس المال المستخدم في الإنتاج أو في الخدمات والسلع [3]، وقد يكون استثمارات ثابتة كالأسهم و السندات، ويعرف الاستثمار بأنه هو عملية شراء الأصول من طرف

1- مكرروقراس زكرياء، المرجع السابق، ص 34.

2- مركدان نور الدين، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التمويلن مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديسن مستغانمنالوسم الجامعي 2020-2021، ص 03.

3- جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية ،الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 308،309.

الأفراد والمنشئات من أجل الحصول على دخل في الحاضر أو المستقبل، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو وإما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه .

ثانياً– الاستثمار اصطلاحا: هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة.[1]

ثالثاً– الاستثمار اقتصاديا: تتعدد التعريفات الموضحة لمفهوم الاستثمار وبالرغم من ذلك فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار، ويعرف الاستثمار بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك الحالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي، وهناك تعريف أخر لمفهوم الاستثمار حيث عرف بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما.[2]

البند الثاني– أهمية الاستثمار

يحظى الاستثمار بأهمية بالغة في جميع الدول؛ إذ يمكن اعتباره الدعامة أو الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كان، على اعتبار أن أهميته تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأخرى التي تحيط بالمجتمع كالجانب الاجتماعي والثقافي. فمن الجانب الاقتصادي نجد أن له تأثير حقيقي وحساس للغاية، حيث أن الاستثمار يعطي للاقتصاد الوطني فرصة حقيقية للتنمية، وذلك من خلال توسيع السوق الداخلة، إذ أن ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى زيادة في إنتاج السلع والخدمات مما ينتج فرصة

---

1 – مركدان نور الدين، مرجع سابق، ص 03.

2– حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص 13.

التصدير ومنه توازن الميزان التجاري كما يرفع رصيد خزينة الدولة من العملة الصعبة مما يدفع إلى إقامة مشاريع استثمارية إضافية في مجالات مختلفة، وتحقيق ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي. أما إذا نظرنا إلى الاستثمار من الجانب الاجتماعي فنجده يساهم في خلق فرص التشغيل أي التقليل من البطالة، ويرفع من مستوى الدخل للأفراد أي العمل على رفاهية وترقية المجتمع.[1]

البند الثالث– أهداف الاستثمار:

تتمثل أهداف الاستثمار في:

اولاً– العمل على حماية رأس المال من فترات انخفاض القوة الشرائية الناجمة عن التضخم الاقتصادي، حيث أن مجال الاستثمار يعتمد على تحقيق الأرباح الرأسمالية، وتحقيق العوائد التي تحافظ على القوة الشرائية لمال الشخص المستثمر.[2]

ثانياً– من أهداف الاستثمار أيضاً، المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية، حيث أن هدف الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية بشكل مقبول، بالتزامن مع زيادة قيمة رأس المال.

ثالثاً– الوصول لأكبر قيمة من الدخل الجاري، من خلال تركيز الأشخاص المستثمرين على الاستثمارات التي تعمل على تحقيق أكبر عوائد مالية دون الاهتمام بأي اعتبارات أخرى مثل نسبة المخاطرة مثلاً.

1- محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص16.

2 - تعريف الاستثمار واهدافه وانواعه، موقع الكتروني،www.iqtesaduna.com، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2022.

رابعاً– العمل على توفير الحماية من الضرائب، حيث يسعى الاستثمار لإفادة الأشخاص المستثمرين من خلال توفير العديد من المزايا، وخصوصا في مجال الضرائب، الناجمة عن التشريعات المطبقة، وفي حال تم توظيف الاستثمار بمجال غير مناسب، فقد يؤدي هذا إلى التعرض لنسب تعد مرتفعة من الضرائب.

خامساً– الوصول لأكبر قدر ممكن من نمو الثروة، حيث يتهم الاستثمار بالعمل على تحقيق الهدف من المضاربات المطروحة في السوق المالي، حيث يحرص المستثمرين على اختيار الاستثمارات المرتفعة المخاطرة، ويقبلون كافة النتائج المترتبة على تلك الخيارات.

سادساً– تأمين المستقبل، تهدف الاستثمار المرتب بالأفراد الذين بلغوا سن التقاعد، حيث يمكن الهدف من الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل، من خلال استثمار الأموال من خلال شراء الأوراق المالية التي تقدم عوائد مالية متوسطة، بدرجة مخاطرة أقل. [1]

الفرع الثاني

أنواع الاستثمارات

يمكن تصنيف الاستثمار الى أنواع متعددة منها الاستثمار الفردي، استثمار المؤسسات، الاستثمار الحكومي، الاستثمار الوطني، وفي الاخير الاستثمار الدولي أو الأجنبي، وهذا ماسنطرق اليه في هذا الفرع.

1 – تعريف الاستثمار واهدافه وانواعه، موقع الكتروني،www.iqtesaduna.com، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2022.

أولاً– الاستثمار الفردي: يتمثل الاستثمار الفردي فيما يوجه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير؛ لتكون رأسمالي حقيقي جديد هذا الاستثمار فانه يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة هؤلاء الأفراد مثل سكن، شراء قطعة أرضية...الخ[1] .

ثانياً– استثمار المؤسسات: استثمار المؤسسات في رأسمال حقيقي جديد الذي تقوم بتكوينه أو تمويله أما عن طريق الاحتياطيات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة، أو من القروض التي تحصل عليها أو بإصدار أسهم ومستندات، ومن العوامل التي تدفع المؤسسات للاستثمار نجد:

-الحاجة إلى مخزون (رأس مال) حقيقي لإنتاج سلع التي يمكن بيعها لتحقيق الأرباح.

- رفع مستوى الإنتاجية .

-زيادة حصة المؤسسة في السوق[2] .

ثالثاً– الاستثمار الحكومي: يتثمل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم به الحكومة بتكوينه إما فائض إيرادات ميزانية الدولة، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الاجتماعية[3] .

رابعاً– الاستثمار الوطني: نسمي استثمارا وطنيا تلك المدخرات التي يتم توجيهها لتكوين رأس مال جديد داخل البلد، و قد يكون هذا الاستثمار محول من طرف إما أفراد، مؤسسات للقطاع الخاص أو من العام[1]

---

1 – بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 29.

2 – بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع سابق ذكره، ص 29.

3– بن يمينة الحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 30.

خامساً– الاستثمار الدولي أو الأجنبي: هو استخدام المدخرات الوطنية في تكوين راس مال حقيقي جديد خارج البلاد، أو بعبارة أخرى يمكن تعريفه بأن استخدامه يجري في الخارج لموارد مالية وطنية يملكها بلد معين[2] .

المطلب الثاني

محددات و أدوات الاستثمار

يعد الاستثمار من أهم مقومات النمو الاقتصادي بالنسبة لدول لذا تسعى كل الدول من أجل النماء الاستثماري وزيادته، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ما يلي:

- محددات الاستثمار.
- أدوات الاستثمار.

الفرع الأول

محددات الاستثمار

يعد الاستثمار عنصر متقلباً في الاقتصاد؛ ويرجع هذا التقلب إلى محدداته، التي يمكن استعراضها من خلال التطرق الى الاستثمار ومعدل الفائدة، بالاضافة الى الاستثمار والتوقع، ثم الاستثمار ومستوى الأرباح، وأخيراً الاستثمار ومعدل التغير في الدخل.

1- بن يمينة الحاج جيلالي، مرجع سابق ذكره ، ص 30.

2- بن يمينة الحاج جيلالي، مرجع سابق ذكره، ص 30.

أولاً– الاستثمار ومعدل الفائدة: يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، حيث يعبر سعر فائدة القروض الممنوحة للمستثمرين في الأسواق النقدية عن نفقة اقتراض النقود مما يسمح للمستثمر بالإقدام على الجانب المربح المتوقع، أو يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة. [1]

ثانياً– الاستثمار والتوقع: حتى يساهم الاستثمار في إنتاج المنتجات، لابد أن يستغرق بعض من الوقت، حيث لا يرى رجل الأعمال الذي يوسع الطاقة الإنتاجية لمنشأته ثمار استثماره مباشرة، بل يتوزع ذلك على عدة سنوات، أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف يتم بناؤه عن الثقة في المستقبل. ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في التوقعات؛ فانه يمكن أن يتعرض للخسائر الجسيمة.[2]

ثالثاً– الاستثمار ومستوى الأرباح: تدل الدلائل على أن خطط الاستثمار في تكوين راس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة اكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، مما يعني أن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعا لارتفاع الدخل القومي مما يشجع رجال الأعمال على إنفاق جزء كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار. وبالعكس عندما يكون الدخل القومي منخفضا، يكون الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا فيعزف رجال الأعمال عن الاستثمار. ويفسر ذلك بأن السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي؛ إذ عندما يكون

1- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة 1 ،القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص49.

2- حسين عمر، مرجع سابق ذكره، ص49.

النشاط في ميدان الأعمال طيبا، يظن رجال الإعمال انه سيستمر كذلك، وينتابهم الشعور بالقلق في حالة العكس.[1]

رابعاً– الاستثمار ومعدل التغير في الدخل: لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي. ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه زيادة في إنتاج السلع لتغطية الزيادة في الطلب، حيث تتطلب الزيادة في السلع الاستهلاكية زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعبر عن زيادة في الاستثمار، وفي حالة انخفاض الدخل القومي يحدث العكس.[2]

الفرع الثاني

أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار هي مجموع الوسائل المستعملة من اجل تحقيق أرباح مستقبلية وتتمثل في الأوراق المالية، العقار، السلع، ثم المشروعات الاقتصادية.

البند الأول– الأوراق المالية: تعد الأوارق المالية من أبرزدوات الاستثمار المتاحة، نظراً للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، ولها عدة أشكال وتختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق؛ ولها عدة قيم؛ فهناك القيمة الاسمية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية وقيمة الإصدار. وتعرف الأوراق المالية على أنها " أدوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة. وهي إما أن تكون حقوق ملكية أو حقوقا

---

1 – حسين عمر، المرجع السابق، ص49.

2 – حسين عمر، مرجع سابق ذكره، ص49.

دائمة"، ومن حيث الدخل المتوقع منه، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية، وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، مما يقلل المخاطر التسويقية في هذا النوع من أدوات الاستثمار[1].

تنقسم الأوراق المالية إلى نوعين رئيسيين هما:

أولاً– حقوق الملكية (الأسهم): ونعني بها المشاركة في الملكية، كالأسهم بنوعيها العادية والممتازة. وهي عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية، يمكن تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية، ويمثل مجموع الأسهم لشخص في شركة معينة نصيب ذلك الشخص في رأس مال الشركة، وتعتبر الأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال.[2]

ثانياً– حقوق الدائنة (السندات): يمثل هذا النوع من الأوراق المالية قروضا تقترضها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وذلك من أجل تمويل نشاطاتها، كما يمكن استعمال السند من أجل تنظيم الائتمان وعرض النقود، كما يستعمل من أجل محاربة التضخم، أي امتصاص الكتلة النقدية الزائدة.

والسند حق يتعهد من خلاله المقترض بدفع مبلغ معين أخذه مضافاً إليه الفوائد المحددة، وبنسبة معينة وبتاريخ محدد. يمكن التداول في السندات بالبيع والشراء في الأسواق المالية، ويعتبر أداة من

1– بوهكة محمد أمين، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2017–2018، ص 43.

2 – احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار،دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان، الاردن، 2003، ص 26 .

أدوات الاستثمار الثابت الدخل، كون صاحبه يحصل على فائدة، ويكون محددا بمدة زمنية. وهناك عدة أنواع من السندات، فهناك السندات الحكومية والتي تصدرها الحكومة مثل سندات الخزينة، وهناك السندات الخاصة والتي تصدرها المؤسسات والشركات الخاصة. والسندات الحكومية أكثر مصداقية من السندات الخاصة وأكثر أمانا. كما تمتاز بأنها معفية من الضريبة على الدخل.[1]

البند الثاني– العقار: ويتم الاستثمار فيه شكلين؛ إما بشكل مباشر، وهو أن يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي، وإما بشكل غير مباشر، عندما يقوم بشراء سند حقيقي صادر عن بنك عقاري، ويتميز الاستثمار في العقار بالخواص التالية:

- يوفر للمستثمر درجة مرتفعة نسبياً من الأمان تفوق تلك المحققة من الأوراق المالية.
- يتمتع المستثمر في هذا المجال بمزايا ضريبية لا يتمتع بها المستثمرون في المجالات الأخرى.
- لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوى ثانوي منظم كما هو في الأوراق المالية. [2]

البند الثالث: السلع: تعد السلع أداة من أدوات الاستثمار، وهناك دول أنشأت بورصات خاصة بذلك، مثل بورصة القطن في مصر وبورصة الشاي في سيرلانكأ، وتعد السلع أحد أدوات الاستثمار المهمة، نظر لتمتعها بمزايا اقتصادية خاصة، تجعل منها أداة استثمارية جيدة. ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود تسمى بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقود بين طرفين، المنتج للسلعة والوكيل أو السمسار، وغالبا ما يكون مكتب سمسرة؛ وذلك بتعهد

---

1 – احمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 27.

2– بوهكة محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المنتج بتسليم السمسار كمية من سلع معينة بتاريخ معين في المستقبل وسعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد.

وتتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة والسيولة لأن سعرها محدد ومعلن في السوق، وبالتالي لا تخضع للمساومة كما يحدث في أدوات الاستثمار الأخرى؛ وتشبه المتاجرة في السلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه؛ لأن لكل منها سوقاً متماثلة إلى حد كبير، ويكمن الاختلاف في أن للأوراق المالية سوقا ثانوية، في حين لا يوجد مثلها بالنسبة للسلع، كما يتمتع كلاهما بدرجة عالية من السيولة.[1]

البند الرابع– المشروعات الاقتصادية: تقوم على أصول حقيقية كالمباني والمعدات والآلات والأفراد، وتشغيل هذه الأصول معا يؤذي إلى إنتاج قيمة كالمباني والمعدات والآلات وما ينعكس عليه من زيادة في الناتج القومي، ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة كسلع أو خدمات.[2]

البند الخامس– العملات الأجنبية: أدت التجارة الدولية إلى حتمية التعامل بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تسوية المعاملات بين الدول، ولم يكن سوق العملات مزدهراً قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل، وعندما تم إلغاء هذه القاعدة ظهرت أهمية هذه الأسواق، وظهرت أسوق للعملات الأجنبية مثل سوق لندن وباريس و طوكيو وغيرها من الأسواق.[3]

---

1 – بوهكة محمد أمين، المرجع السابق، ص 44.

2– بن يمينة الحاج حيلالي، المرجع السابق، ص 35.

3 – بوهكة محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

خلاصة الفصل الأول:

استخلصنا في بداية هذا الفصل عن طريق المبحث أن الوساطة المالية جاءت نتيجة للصعوبات الناجمة عن التمويل المباشر، و أنها تعمل على تحقيق الوفرات الاقتصادية وتقليل حجم المخاطر أمام راغبي الاستثمار. وتبين أنها عملية يقوم بها الوسطاء الماليون، حيث يشكلون حلقة وصل بين الأموال الباحثة عن الاستثمار وبين الاستثمار الباحث عن الأموال، في حين أن هؤلاء الوسطاء قد يكونوا أشخاص طبيعيون أو معنويون. كما اتضح أيضا أن لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف التمويل حتى بالنسبة لها وللاقتصاد ككل، مصدر هذه الأهمية ينبع من تلك الوظائف التي تقدمها و المتمثلة في: تقديم المعلومات المالية وتحليلها، تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة، توفير السيولة وتدنية المخاطر بالإضافة إلى توفير الائتمان وتقديمه إلى راغبيه، وذلك بالتعرف على أنواع مؤسسات الوساطة المالية، حيث تم تقسيمها إلى مؤسسات ودائعية ومؤسسات غير ودائعية بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة لمؤسسات الوساطة المالية، ويمكن القول أن كل هذه المؤسسات تتمتع بضمانات قانونية تساعد على حماية المدخر من مخاطر عدم الدفع التي قد تعترضهم في حالة تعاملهم مباشرة مع المقترضين، كما يمكن لأغلب هذه المؤسسات أن تمارس دور الوسيط في تشجيع الاستثمار.

وبهذا يعد التطور الاقتصادي اليوم مقياس لدرجة التطور الاجتماعي فلا يمكن للدولة اليوم للوصول للرقي والازدهار فيما إذا كانت تقوم على سياسة اقتصادية ناجحة، أي أنها تعتمد على الاستثمار بالدرجة الأولى، بما انه المحرك الأساسي ووقود الرقي وتطور المجتمع، فمن منطلق أن الضريبة غير حيادية يمكن للدولة إستعمالها كوسيلة هامة لتوجيهه وذلك من خلال تشجيع أو الحد نوع معين من الاستثمارات عن طريق مجموعة من الإعانات و التوجيهات والتحفيزات مما جعلنا

نتطرق إلى آلية التحفيز الجبائي إذ يعتبر عاملا مهما في الإقتصاد ، والتفكير في إيجاد حلول للنهوض والإرتقاء بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي؛ جعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة الإغراقية، فهي تتحمل خسائر وأعباء من أجل تسهيلات تقدمها لتشجيع الأفراد على إقتناء الإستثمارات خاصة وإن لديهم تخوض إتجاه المصالح الضريبية، كما أن الدولة عند تقديمها لمختلف الإمتيازات والتحفيزات تقوم بتنظيمها في شكل قوانين؛ حيث أن هناك إمتيازات تمنح في إطار قوانين المالية التي تصدر كل سنة إن لزم الأمر، وإمتيازات تمنح في إطار قوانين الإستثمار التي تصدر كل خمس سنوات.

الفصل الثاني

دور الجهاز المصرفي والأساليب التمويلية المتبعة في ترقية الاستثمار

تمهيد:

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث ساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول كما تساهم تصفية التوازن المالي في إنعاش التوازن الاقتصادي ويرجع هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبو إلى تنميتها، فالمشاريع الاستثمارية إن تباينت بين بلد وأخر في التركيبة الخاصة فهي أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لان المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق فوائد كبيرة بأقل التكاليف، وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله تحديات تنموية، ورسمت لتقدمها عدة استراتيجيات تنموية من شأنها أن تخرجها من التخلف وإلحاقها بركب الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن المشاكل الكثيرة التي تعيق أهدافها والتي تتمثل في ندرت الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشاد وحسن تدبير، وعليه كان إلزاما عليها بالضرورة بالسياسة التمويلية الاستثمارية والتمويلية الحكيمة، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمار في العصر الحالي.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مايلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الأساليب التمويلية المتبعة في ترقية المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول

ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

ولهذا لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن مايلي:

- مفهوم البنوك التجارية وخصائصها
- وظائف البنوك التجارية

المطلب الأول

مفهوم البنوك التجارية وخصائصها

ترجع نشأت البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجارو الصياغ في أوروبا بالذات في مدن البندقية وجنوب برشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظ ة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع إسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية[1].

ومنذ القرن الرابع عشر سمح للصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم

1 - بن يمينة الحاج جيلالي، مرجع سابق ذكره، ص 51.

بيازايالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.[1]

ومنذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.

وهكذا نشأت البنوك الّتجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، حيث قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين:

- تعريف البنوك التجارية
- خصائص البنوك التجارية

الفرع الأول

تعريف البنوك التجارية ومميزاتها

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب (قصيرة الأجل) وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال[2]؛ وهي مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية هي الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع أو في شكل أخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض والعمليات المالية، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي لكونه وسيط مالي.[3]

---

1 – رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1 ، عمان 2000 ، ص63 .

2– منير إبراهيم هنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتبة العربية الحديثة ،الإسكندرية ،مصر ،1999،ص22.

3–ابن لعمون، محاضرات في الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999،ص25

وتتميز البنوك التجارية عن بقية الوسطاء الماليين الموجودين في الساحة الاقتصادية بعدة فروق سنورد فيما يلي أهمها بالمقارنة مع نوعين من الوسطاء الماليين هما:

أولا– التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال:

يتركز نشاط بنوك الأعمال على منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في المشروعات، لذلك فإن بعض الدول تحرم على البنوك التجارية الحصول على أنصبة في المشروعات التجارية والمالية والصناعية، لتجنب منافسة بنوك الأعمال وتشابك مجالات النشاط (مثل نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية) وعلى العكس من ذلك تشجع بلدان أخرى البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية[1].

ثانياً– التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

إن التفرقة الأولى (تاريخيا) تتعلق بطبيعة العمليات التي تقوم بها كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فالمؤسسات المالية تقوم بعملية الاستثمار، بينما تركزت العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في الائتمان قصير الأجل، وتوشك هذه التفرقة أن تزول في العصر الحديث بسبب توسع نشاط البنوك التجارية.

يرى بعض المختصين في هذا المجال أن فكرة الوديعة المصرفية تقع في قلب التمييز بين البنوك والمؤسسات المالية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكنها فتح حسابات (جارية أو لأجل) وبالتالي لا يمكنها الحصول على أموال من الجمهور عكس المؤسسات البنكية، وفي المقابل يمكن للمؤسسات المالية القيام بعمليات الإقراض وتسيير وسائل الدفع (مثال عن وسائل

1– عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DUA) – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، السنة الجامعية: 2009–2010، ص 14.

الدفع: بطاقات القرض، شيكات السفر...الخ)، إذن فالمؤسسات المالية هي شبه بنوك أعمال غير أنه لا يمكن أن تقوم بتعبئة مواردها بالقرب من مودعين أو مدخرين لتسلفها فيما بعد.[1]

الفرع الثاني

خصائص البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية .

و يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي :

1-تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليها: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي،ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية[2] .

2-تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الإتجاه العام نحو التمركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التمركز من شأنه

1- عبد الكريم منصوري، مرجع سابق ذكره، ص 14.

2- سليمان بودياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996 ، ص114 ، 115.

خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التمركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي،لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية[1] .

3-تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إجرائية وغير نهائية والثانية إجرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات، فيحين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.[2]

4-تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.[3]

---

1 - سليمان بو دياب، مرجع سابق ذكره، ص114-115

2- سليمان بو دياب، المرجع سابق، ص114-115

3- سليمان بو دياب، المرجع سابق، ص115.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الّتجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك الّتجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك. ولذلك سنتطرق الى الوظائف التقليدية ثم الوظائف الحديثة.

الفرع الاول

الوظائف التقليدية للبنوك الّتجارية

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك الّتجارية فيما يلي:

البند الأول– قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك الّتجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.[1]

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك الّتجارية بوجه عام تتمثل في:

أولاً– الودائع الجارية (تحت الطلب): وتكون هذه الوديعة على شكل حساب جاري أو حساب الشيكات وتتمثل هذه الودائع في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية. وهذه الحسابات يقوم البنك التجاري بفتحها دون قيد أو شرط، ويستطيع العميل السحب أو الإيداع منها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات، ولكن الاتجاه الحديث يشجع إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبير

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص13

بقصد جذبها، وتحتل ودائع المصارف فيما بينها ودائع الحكومة و المؤسسات العامة مكانا بارزا بين الودائع الحقيقية الجارية.[1]

أ.ودائع البنك: وهي قيام أحد البنوك بإيداع جزء من أمواله في بنك آخر. هذه الأموال التي يودعها البنك يكون قد تلقاها على شكل إيداعات لديه من قبل الأفراد والمشاريع والمؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من قبل الدولة، والإيداع من قبل بنك لدى آخر، يمثل الإيداع الثاني، وهذا النوع من التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفع من السيولة، يمكنه من تلبية طلبات السحب عن طريق تسييل وديعته الجاهزة لدى البنك الآخر.[2]

ب.الودائع الحكومية (ودائع القطاع العام): لقد توسع هذا النوع من الودائع نتيجة التوسع في نشاط الدولة الإقليمي، بحيث أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك التجارية خاصة في الدول ذات الفائض النقدي الحكومي.[3]

وهذه الودائع الحكومية المتراكمة تكون غالبا بدون ثمن أو بثمن رمزي، كما أنها تساعد المصارف التجارية على التوسع في عملياتها.

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

1- بن يمينة الحاج جيلالي، مرجع سابق ذكره، ص 56.

2- بن يمينة الحاج جيلالي، مرجع سابق ذكره، ص 56.

3- سليمان بو دياب، مرجع سابق ذكره، ص 134.

ثانياً– ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها[1].

ثالثاً– ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة[2].

رابعاً– ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.[3]

البند الثاني– تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئَي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين[4]:

أولاً– قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

ثانياً– قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

1– العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2007/2006، ص 05.

2– رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص70

3– صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983 ص 131.

4– العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفرع الثاني

الوظائف الحديثة للبنوك الّتجارية

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر[1]:

أولاً– تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب البنوك الّتجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

ثانياً– تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك الّتجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ثالثاً– تحصيل الأوراق الّتجارية وخصمها: الأوراق الّتجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق الّتجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق الّتجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك الّتجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك الّتجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

1- العاني إيمان، المرجع السابق، ص 06.

رابعاً– إدارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك التّجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...الخ[1].

خامساً– تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

سادساً– التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج...الخ.

سابعاً– إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان؛ مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان.[2]

1- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ص218 .

2- العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

ثامناً– القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية.[1]

يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

وتراعي البنوك الّتجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.

1 – عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ، ص39

المبحث الثاني

الأساليب التمويلية المتبعة في ترقيت المشاريع الاستثمارية

بما أننا بصدد إجراء تربص في بنك التنمية المحلية، سوف نتطرق إلى عموميات حول هذا البنك. وهدا بالتطرق الى العناصر التالية:

- تعريف بنك التنمية المحلية ونشأته،
- المهام والوظائف التي يقوم

المطلب الأول

تعريف بنك تنمية المحلية BDL وهيكلته

الفرع الأول

مفهوم بنك تنمية المحلية BDL

أولاً- نبده تاريخية عن بنك تنمية المحلية BDL : يعد من أحدث البنوك التجارية في الجزائر تأسس بموجب المرسوم رقم 85 – 85 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985 وكان عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية وقد كانت البنوك أداة في يد الدولة، والبنوك تتعامل وفق المخطط الوطني، أو وفق أوامر الحكومة، فالدولة هي التي تضع مخطط وطني وعلى البنوك إتباعه، وهو بنك منبثق عن القرض الشعبي الجزائري CPA تأسس برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري يقع مقره الرئيس بولاية تيبازة ، وبصدور قانون 01/88 مدة صلاحيات واسعة لكل البنوك وأعطاها نوع من الاستقلالية وأصبحت تهدف إلى الربح أما رأس المال الحالي هو 000 000 800 15 دينار جزائري، بعد أن كانت تنفذ فقط الأوامر الحكومية وبالتالي دخل طابع جديد وهو طابع الربحية، وبهذا يمتلك بنك التنمية المحلية مساهمات في الجزائر وفي الخارج مساهمة واحدة يمثل حصة اجتماعية إجمالية قدرها 1.7 % من رؤوس أموال الشركات التابعة أي ما يعادل 685 مليون دينار.

إن بنك التنمية المحلية مالك شريك في 12 شركة تنشط في قطاعات نشاطات متنوعة، ويساهم هذا البنك في رأس مال الشركة العربية للتجارة والتمويل بمبلغ قدره 460.000 دولار أمريكي، وأن هذه المؤسسة المالية العربية مكلفة بتطوير وترقية المبادلات التجارية ما بين الدول العربية مع تعبئة خطوط الاعتمادات.

وحسب نظامه فإن بنك التنمية المحلية له الحق في فروع وإنشاء وكالات في الجزائر حيث بلغ عدد وكالاته 153 وكالة منها 05 وكالات مكلفة بالقرض الرهني، وفي الإحصائيات الجديدة والمالية من سنة 1985 إلى 2004 وصلت عدد المديريات الجهوية (شبكة الاستغلال) إلى 16 مديرية جهوية، بعد أن كانت 15 مديرية، حيث أضيفت المديرية الجهوية سطيف في 2004 وتتفرع منها عدة وكالات وهي كالتالي:

المديرية الجهوية الجزائر 11 وكالة.

المديرية الجهوية عنابة 09 وكالة.

المديرية الجهوية باتنة 13 وكالة.

المديرية الجهوية بشار 05 وكالة.

المديرية الجهوية بجاية 07 وكالة.

المديرية الجهوية البليدة 12 وكالة.

المديرية الجهوية بومرداس 05 وكالة.

المديرية الجهوية الشلف 09 وكالة.

المديرية الجهوية قسنطينة 10 وكالة.

المديرية الجهوية غرداية 11 وكالة.

المديرية الجهوية مستغانم 11 وكالة.

المديرية الجهوية وهران 14 وكالة.

المديرية الجهوية سطيف 07 وكالة.

المديرية الجهوية سور الغزلان 08 وكالة.

المديرية الجهوية تلمسان 07 وكالة.

- المفتشيات الجهوية: وعددها 05 مفتشيات وهي كالتالي:

الوسط الشرقي: تيزي وزو.

الوسط الغربي: زيرالدا.

الشرق: قسنطينة.

الغرب: وهران.

الجنوب: ورقلة.

ويمول BDL كل القطاعات بشكل شامل خاصة: قطاع الخدمات (النقل، السياحة والتجارة) وقطاع الإنتاج (مشاريع إنتاجية).

ويتشكل مجلس إدارة بنك التنمية المحلية الذي يترأسه الرئيس المدير العام مع الأعضاء التاليين:

- الرئيس المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.
- الرئيس المدير العام للنادي السياحي الجزائري.
- الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية لتأمين النقل.
- ديوان وزارة المالية.
- وزارة المالية.
- وزارة السكن.
- الأعضاء ممثلو العمال.
- الأمين العام لمجلس نقابة المؤسسة.
- عضو المجلس النقابي للمؤسسة.
- محافظو الحسابات.

ثانياً– تعريف بنك التنمية المحلية: بنك التنمية المحلية هو مؤسسة مالية مهمتها الأساسية تمويل حاجات التطور النقدي والمالي المحلي، أي تنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية وذلك بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة، فهو يمول:

1- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والموضوعة تحت وصاية الولايات والبلديات.

2- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادرا الجماعات المحلية.

3- العمليات التي لها صلة بالقروض عن الرهن.

4- المؤسسات الخاصة غير الفلاحية وهذا بنفس طريقة البنوك التجارية الأخرى يقدم تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية، لأشخاص طبيعيين أو معنويين حسب الشروط والأشكال المسموح.

كما يقوم بـ:

1- تمويل التجارة الداخلية الجهوية والمحلية .

2- تنفيذ مخططات وبرامج التنمية الوطنية والقطاعية .

3- يقوم بدور المراسل لبنوك أخرى ويتولى خدمة الوكالة لمؤسسات القرض الوطني الأخرى ودور الوسيط.

4- يشارك في جمع الادخار الوطني يعالج جميع عمليات البنك المتمثلة في القرض، الصرف حيث أن الخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداته المالية.

ثالثاً– أهداف بنك التنمية المحلية : حيث يهدف نشاط بنك التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

1- تطبيق سياسة الدولة لاسيما فيما يخص الحد من البطالة عن طريق تقديم القروض الخاصة بدعم تشغيل الشباب تمويل المؤسسات الصغيرة...الخ

2- تشجيع الادخار؛

3- تمويل المشاريع القصيرة والطويلة الأجل .

4- تمويل مشاريع السكن في إطار القروض العقارية، وتمويل أصحاب الدخول الضعيفة عن طريق القروض الاستهلاكية وتحفيز وتشجيع التجارة الخارجية.

5- تلبية مختلف طلبات الجمهور من الخدمات المصرفة.

المطلب الأول :مراحل من القروض الاستثمارية على مستوى بنك التنمية المحلية BDL.

رابعاً- وظائف بنك التنمية المحلية:

- العمليات الكلاسيكية من دفع وسحب وتحويل.
- جمع الموارد .
- استلام ودائع تحت الطلب لأجل معين من كل شخص طبيعي أو معنوي.
- فتح اعتمادات مستنديه.
- تمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار.
- تمويل القروض العقارية.
- تمويل قروض الاستهلاك.
- تمويل النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية.

خامساً- الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية:

إن الهيكل التنظيمي الجديد تم المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة، وذلك في 2016/08/04 ودخل حيز التنفيذ من طرف قرار الرئيس المدير العام رقم-2016 524 الصادر في 2016/09/26 وكان يسعى إلى توافق هيكلة بنك التنمية المحلية إلى محيطه الاقتصادي إضافة إلى أهدافه الاستراتيجية التي تضع العميل أو الزبون في مركز اهتماماته وإلى المعاملات الفنية لنظام المعلومات الجديد.

الشكل رقم 01:

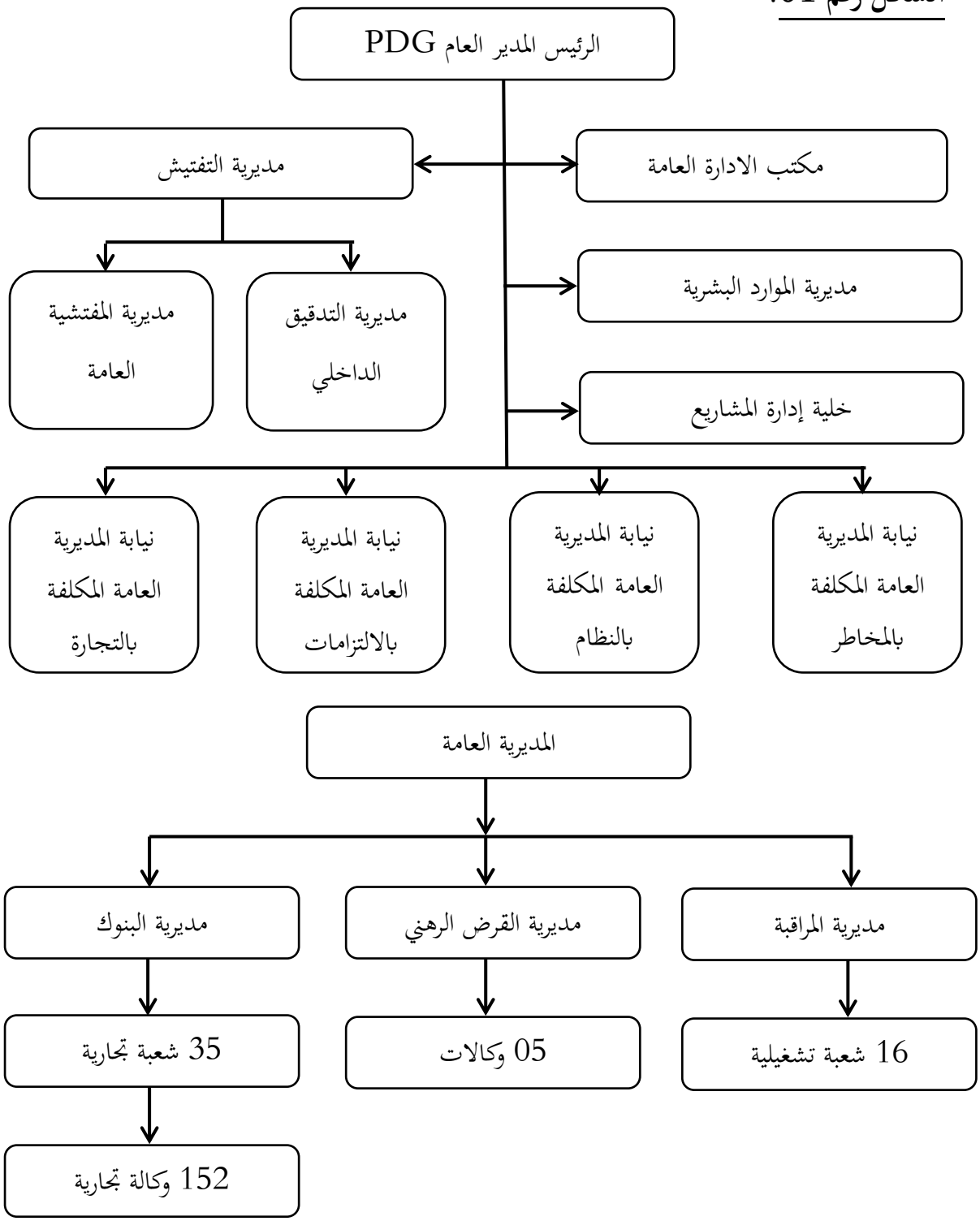
الرئيس المدير العام PDG
مكتب الادارة العامة
مديرية التفتيش
مديرية الموارد البشرية
خلية إدارة المشاريع
مديرية التدقيق الداخلي
مديرية المفتشية العامة
نيابة المديرية العامة المكلفة بالمخاطر
نيابة المديرية العامة المكلفة بالنظام
نيابة المديرية العامة المكلفة بالالتزامات
نيابة المديرية العامة المكلفة بالتجارة
المديرية العامة
مديرية المراقبة
مديرية القرض الرهني
مديرية البنوك
16 شعبة تشغيلية
05 وكالات
35 شعبة تجارية
152 وكالة تجارية

الفرع الثاني: نبذة تاريخية حول بنك التنمية المحلية وكالة أدرار:

أولا: نشأة بنك التنمية المحلية بأدرار وتعريفه: تعد وكالة أدرار (209) من بين الوكالات التابعة للبنك التجاري بشار (220) أنشأت سنة 1985 نتيجة لزيادة النشاطات الاقتصادية في المنطقة، وكذا من أجل السعي للحد من المشاكل التي كان يعاني منها المستثمرين والعملاء في الحصول على القروض بغرض تمويل مشاريعهم، وتشجيع الاستثمار والمساهمة في التنمية.

تقوم وكالة أدرار (209) باستقبال الودائع والحصول في مقابلها على فوائد، كما تقوم بممارسة مختلف الأنشطة المصرفية، من إيداع وسحب للأموال ومنح القروض على اختلاف أنواعها وفقا لشروط معينة، فتح الحسابات المختلفة، شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

ثانيا: أهداف بنك التنمية المحلية بأدرار:

وهذا بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والري يذكر من بينها ما يلي:

-السعي إلى تحقيق الربح بحكم أنها مؤسسة تجارية، وذلك من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

-سرعة الإجراءات التي تتطلبها العملية المصرفية وذلك من خلال تسهيل المعاملات.

-تقديم القروض الخاصة الموجهة لتمويل الاستثمارات التي تنتج عنها خلق لمناصب شغل وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة بأدرار:

إن الهيكل التنظيمي الجديد تم المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة وذلك في 2016/08/04.

الشكل رقم 02:

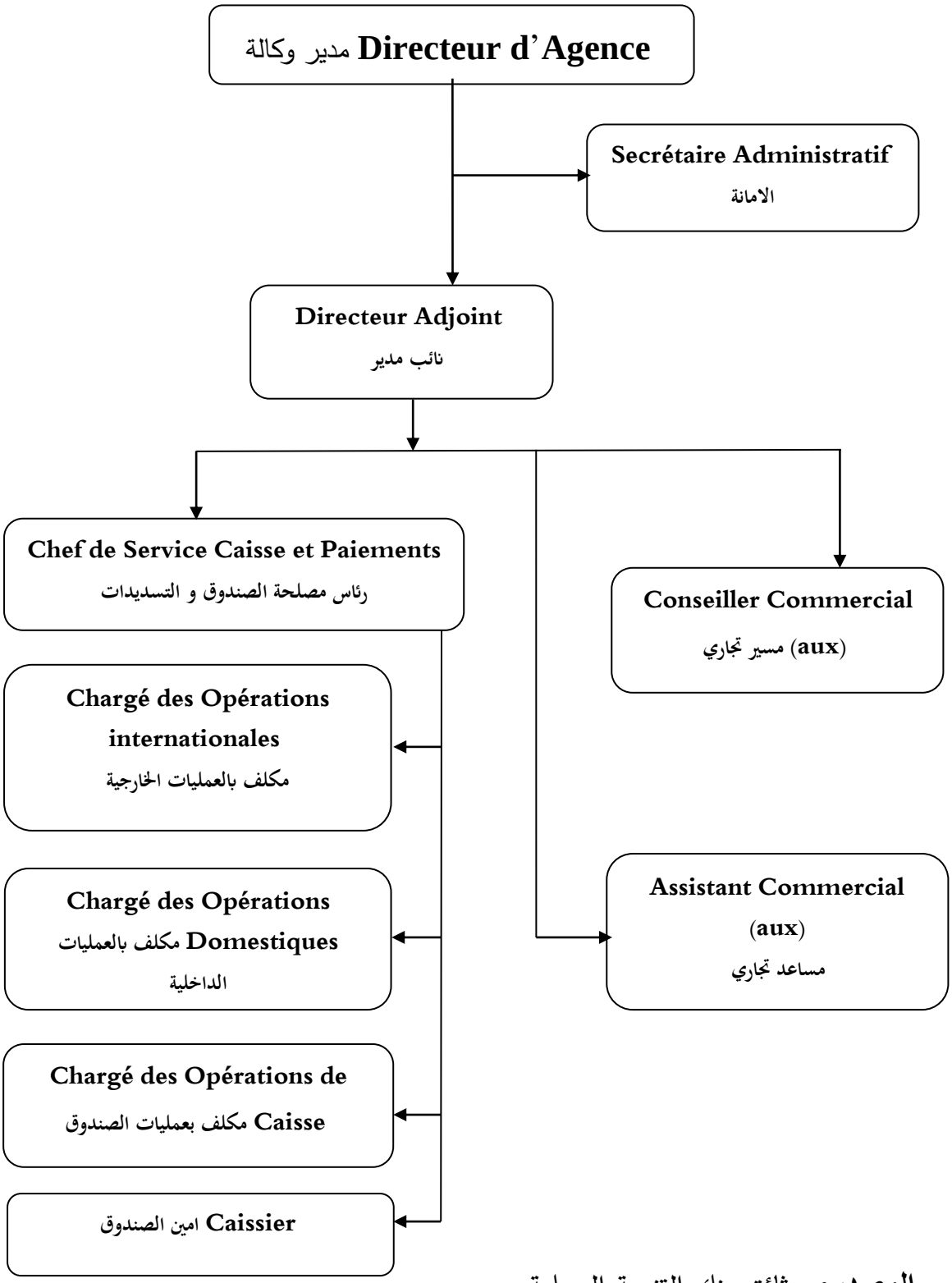

المصدر: وثائق بنك التنمية المحلية

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض في بنك التنمية المحلية

الفرع الأول : اعداد و تقديم ملف القرض

معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض؛ سواء كان شخص طبيعيا أو معنويا، ومع ذلك فإننا سنعتمد على الوثيقة الداخلية لبنك التنمية المحلية.

إن بنك التنمية المحلية عندما يتلقى طلبا لقرض مهما كان نوعه، يقوم بدراسة معمقة لهدا الطلب بعد توفر الشروط اللأزمة في الجهة الطالبة للقرض، والدراسة تكمن في عملية التحليل المالي للمؤسسة لمعرفة تحركات رؤوس أموالها وقدراتها المالية لتسديد ما عليها من ديون في المواعيد المتفق عليها، إذ تقوم المؤسسة الطالبة للقرض بتقديم ما يلي:

- ضمانات المقدمة من طرف المؤسسة تختلف قيمتها لدى المصرف، لذلك يجب التميز بين مؤسسات الأشخاص ومؤسسات الأموال، ففي حالة ما إذا كانت شركة أشخاص فإن أصحاب الشركة ملزمين بدفع الديون حتى ولو كان من أموالهم الخاصة، إما بالنسبة لشركة الأسهم فان المساهمين غير مطالبين بدفع الأموال ويلجأ البنك في هده الحالة إلى طلب تعهد كتابي من الشركاء لدفع الدين.
- أقدمية المؤسسة أهمية هذا العنصر تكفي في إمكانية دراسة تطور المؤسسة عبر الزمن.
- إمكانية استمرارية المؤسسة، وهذا يرتبط بنوع الشركة، ففي شركة الأشخاص وفي حالة وفاة أحد الشركاء، قد تدخل الشركة أو قد تؤول حصة هذا الشريك إلى أحد أبناءه، لذلك يجب أخد بعين الاعتبار عمر الشركاء.
- نشاط المؤسسات متنوع ومختلف من مؤسسة إلى أخرى، لذلك يجب تحديد نشاط المؤسسة الطالبة للقرض وتقديم معلومات حول مقرها الرئيسي، قنوات توزيعها الأدوات والعتاد المستعمل في الإنتاج والعمال.

الفرع الثاني

دراسة الملفات وقرار منح القرض .

أولا– دراسة ملف القرض:

– مرحلة تقديم الطلب:

تتقدم المؤسسة إلى البنك للحصول على القرض، وغالبا ما يتم هذا عن طريق مقابلة شخصية بين ممثل المؤسسة ومصلحة القروض ويكون مرفقا بالوثائق التالية:

الملف الإداري :

- القانون الأساسي للمؤسسة .
- السجل التجاري .
- الرقم التعريف الإحصائي.
- البطاقة الضريبية.
- المستخرج الضريبي حديثة (اقل من ثلاث اشهر).
- شهادة التحديثات تجاه هيئات الضمان الاجتماعي وتكون سارية المفعول.
- عقد الإيجار للمقر الرئيسي.
- عقد شراء التجهيزات في حالة الاستيراد.

الملف المـــــــالي :

- الميزانية المالية للمؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- تقرير محافظ الحسابات.
- دراسة اقتصادية تقنية لقرض الاستثمار تتضمن الميزانية المتوقعة للخمس سنوات المستقبلية.
- ميزانية مالية استشرافية للسنة المالية الجارية .
- الشكل الادخار أو الإرجاع شهري للفترة المقبلة.
- الشكل استشرافي للاستيراد المستقبلي.

– مرحلة الدراســـة:

إن دراسة ملف القرض ترتبط بالمحاور التالية:

أولا: العناصر العامة: يقوم البنك بدراسة موضوع وشكل المؤسسة:

- العامل البشري: يعتبر من أهم العوامل التي يتعين دراستها قبل اتخاذ أي قرار، فهو يتعلق بنزاهة ودرجة حرص المؤسسة بالتزاماتها اثر تعاملها مع الغير.
- العامل المالي: البنك يدرس ويحلل العوامل التي في حوزة المؤسسة، والتي تعكس درجة الاستثمار، أي أن البنك قبل أن يمنح القرض يجب أن يتأكد من أن الاستثمارات تكون ذات مردودية دراسة المنتوج (البنك يدرس المنتوج من مختلف المظاهر)، إذ أنه يجب أن يعرف إذا كان من الضروريات أو الكماليات، وكذلك جودته وأهميته، ودراسة السوق دراسة ضرورية، وتتمثل في دراسة الطلب الأسعار وتغيراتها ومنافسة المحيط الاقتصادي، وهو الوضعية الاقتصادية للبلد إذ أن البنك يجب أن يأخذ في الحساب تأثير الاتجاهات الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وهذا يؤثر سلباً أو إيجاباً على المؤسسة.

ثانيا: تحليل البيانات المتاحة:

ينبغي تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل حتى يتسنى اتخاد القرار السليم بشأن الاقتراض، وعادة ما يستهدف التحليل للحصول على الإجابات للأسئلة التالية:

– هل يتعارض طلب الاقتراض مع تشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو سياسة البنك الخاصة بالإقراض؟

– ما هو حجم المخاطر المترتبة على اقتراض العميل؟

– هل يمكن تجنب هده المخاطر أو التقليل منها ؟

– ما هو حجم العائد المطلوب على القرض؟

ثانياً: قرار منح القرض:

بعد دراسة ملف القرض؛ يوضع هذا الأخير على طاولة لجنة القروض بالوكالة، والمكونة من مدير القطب التجاري ونائب مدير المؤسسات والمسير التجاري، تقوم هذه اللجنة بمناقشة وتحليل الملف ومن ثم اتخاذ القرار إما ايجابياً، مع وضع الشروط والضمانات أو سلباً مع التعليل. يقوم البنك بإبلاغ صاحب الطلب كتابياً بالقرار، وفي الحالة التي يكون فيها القرار ايجابياً تعطى مهلة مذكورة في النص الكتابي، هذه المهلة تمنح لصاحب الطلب لجمع كل الضمانات والشروط بعد استفاء كل الضمانات والشروط، ترسل هذه الأخيرة الى مصلحة التصديق على الضمانات والشروط ولا تتم تعبئة القرض إلا بعض المصادقة على الضمانات واستفاء الشروط وفيما بعد يبقى من الضروري متابعة القروض بعد التعبئة، وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده، وفي المواعيد استحقاقها وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنب وقوعها.

خاتمـــــة

الخاتمـــــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع؛ تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه الوساطة المالية ومؤسساتها لدى أي دولة في انعاش وتنشيط الاستثمار الوطني، فظهور البنوك التجارية كان حلا للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين ولقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية لدى المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية التي قمنا بها على بنك التنمية المحلية فرع ادرار، تمكنا من التوصل الى جملة من النتائج التي اجابتنا على مختلف التساؤلات والفرضيات التي تم التطرق اليها ولخصناها في ما يلي:

1- مؤسسات الوساطة المالية لها دور فعال يتجسد في عملية جمع الأموال من أصحاب الفائض المالي واعادة توزيعها على أصحاب العجز المالي، كما أنها تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد وترقية الاستثمار الوطني من خلال عملية التمويل التي تقوم بها؛ سواء على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية وهذا ما يبرر صحة الفرضية الأولى.

2- تساهم البنوك في تنشيط وتنمية الاقتصاد وترقية الاستثمار من خلال القروض الممنوحة من طرفها، وكونها الملجأ الأخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي وأصحاب المشاريع الاستثمارية، وهذا مايبرر صحت الفرضية الثانية.

3- الرقابة من طرف البنك على مشروع استثماري تكون بصفة نسبية في الدقة، أما من طرف الدولة فتكون قليلة، وهذا ما يفتح باب للعبث بأموال الدولة والتي هي أموال الشعب.

4- المشاريع الاستثمارية هي ركيزة الاقتصاد ودراسة جدوى المشروع الاستثماري هي دعم لنجاح المشروع.

ومن خلال الوصول الى مختلف هذه النتائج، يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

1- تطوير مؤسسات الوساطة المالية من أجل التوصل الى تقنيات تمويلية جديدة، مع الاخذ بعين الاعتبار نقاط ضعف التقنيات المعمول بها.

2- تنويع خدمات المؤسسات المالية الوسيطة عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

3- العمل على تأهيل الاطار البشري والكفاءة البشرية.

4- اعتماد الشفافية والنزاهة مع كل المشاريع الاستثمارية.

5- ضرورة عصرنة النظام البنكي في الجزائر لأنه لا يستجيب للتحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1- الطاهر لطرش، الإصلاح البنكي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

3- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.

4- توماس مايره، جيمس أسدوستيري، روبرت زدالير، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريح للنشر، القاهرة، 2002.

5- جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية ،الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

6- حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،1997.

7- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة 1 ،القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000.

8- سليمان بو دياب، اقتصاديات النقود و البنوك ،المؤسسة الجامعية للدارسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996.

9- صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

10- عاطف وليم أندراوس، أسواق الاوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية،2007.

11- عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ، ص39

12- عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، النقود والمصارف وأسواق المال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

13- محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

14- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة ، الاسكندرية، 2002

15-محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثالثة، 2004.

61- منير إبراهيم هنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتبة العربية الحديثة ،الإسكندرية ،مصر ،1999.

17- نادية أبو فخرة ومحمود صبح وشامل الحموي، الاسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة مصر، 2005.

ثانيا: الاطروحات:

1- بن يمينة الحاج جيلالي، الوساطة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، 2017-2019.

2- بوهكة محمد أمين، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2017-2018.

3- مكرروقراس زكرياء، الوساطة المالية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية (بنك التنمية المحلي BDL ولاية مستغانم)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية النقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2015/2014.

4- نتالي نمر بوعرم، الوساطة المالية والتوجهات المعاصرة في إدارة الأسواق المالية في لبنان، رسالة أعدت لنيل دبلوم شهادة الماستر البحثي في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، 2018-2019.

ثالثا: المجلات:

1- تشوار خير الدين، الوساطة المالية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم القانوينة.

2- سعيد بن حسين بن علي المقرني، الاستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة المحاسب العربي، الكويت، 2015.

رابعا: المحاضرات:

1- ابن لعمون، محاضرات في الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999.

2- بن حراث حياة، محاضرات في سياسة واستراتيجية الاستثمار، مطبوعة داخلية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغان2015.

الفهرس

▪ الفهرس

الموضوع	الصفحة
الاهداء.	–
المقدمة العامة.	أ
الإشكالية.	ج
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للوساطة المالية و ترقية الاستثمار.	07
المبحث الأول : مفهوم الوساطة المالية.	08
المطلب الأول : تعريف الوساطة المالية و أنواعها.	08
الفرع الأول : تعريف الوساطة المالية.	08
الفرع الثاني : أنواع الوساطة المالية.	10
المطلب الثاني : أهمية الوساطة المالية و وظائفها .	11
الفرع الاول : أهمية الوساطة المالية.	12
الفرع الثاني : وظائف الوساطة المالية.	15
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الاستثمار.	19
المطلب الأول : تحديد الطابع العام للاستثمار.	19
الفرع الأول : مفهوم الاستثمار وأهميته.	20
الفرع الثاني : أنواع الاستثمارات.	23
المطلب الثاني : محددات و أدوات الاستثمار.	25

الفرع الأول : محددات الاستثمار.	25
الفرع الثاني : أدوات الاستثمار.	27
الفصل الثاني : دور الجهاز المصرفي و الأساليب التمويلية المتبعة في ترقية الاستثمار و المشاريع الاستثمارية.	33
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية .	35
المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية و خصائص.	35
الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية ومميزاتها.	36
الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية.	38
المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية.	40
الفرع الأول : الوظائف التقليدية البنوك التجارية.	40
الفرع الثاني : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.	43
المبحث الثاني : الأساليب التمويلية المتبعة في ترقية المشاريع الاستثمارية	46
المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية BDL.	46
الفرع الأول : مفهوم حول بنك التنمية المحلية BDL.	46
الفرع الثاني : نبذة تاريخية حول بنك التنمية المحلية BDL وكالة أدرار.	52
المطلب الثاني : إجراءات منح القروض في بنك التنمية المحليةBDL.	54
الفرع الأول : اعداد و تقديم ملف القرض الاستثماري .	54
الفرع الثاني : دراسة الملفات و قرار منح القرض.	55

الخاتمة العامة.	58
المراجع والمصادر.	61
الفهرس.	–

الفهرس

الشكل	الصفحة
الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	51
الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة بأدرار	53

ملخص

تلعب الوساطة المالية بصفة عامة دورا حيويا في تمويل الاقتصاد الوطني ،ذلك انه نتيجة هذه الوساطة المالية يتم خلق سوق تمويلية، ومن خلال دراستنا وتحليل متطلبات واقع الاستثمار توصلنا الئ حجم الفجوة الاستثمارية في الجزائر واستعراض بنك التنمية المحلية كعينة لتمويل الاستثمار في الجزائر والمشاريع الاستثمارية

الكلمات الافتتاحية : الوساطة المالية ،الاستثمار، الجهاز المصرفي، تمويل المشروع الاستثماري

Summary

Financial intermediation in general plays a vital role in financing the national economy. As a result of this financial intermediation, a financial market is created. Through our study and analysis of the requirements of the investment reality, we identified the scale of the investment gap in Algeria and the review (BDL) as a sample for financing investment in of the Local Development Bank Algeria and investment projects.

Opening Words : Financial Brokerage, Investment, Banking System, Investment Project Finance.